19 November 2010
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته تشاد لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدّقت تشاد على الاتفاقية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وأصبحت الاتفاقية نافذة بالنسبة لتشاد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أبلغت تشاد، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها والتي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وكان على تشاد التزام بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبعد أن رأت تشاد أنها لن تستطيع القيام بذلك بحلول الأجل المحدد، قدمت طلباً إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٨ تلتمس فيه تمديد الأجل المحدد لها لفترة ١٤ شهراً، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ووافق الاجتماع التاسع بالإجماع على الطلب.

٢- ولاحظ الاجتماع التاسع، عند منح موافقته على طلب تشاد في عام ٢٠٠٨، أنه إذا كان من المؤسف ألا تتمكن دولة طرف بعد مرور نحو عشر سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها من تبيان ما أُنجز وما تبقى من عمل، فمن الإيجابي أن تكون هذه الدولة الطرف، كما في حالة تشاد، عازمة على اتخاذ خطوات للتوصل إلى فهم لحجم التحدي الحقيقي المتبقي ومن ثم وضع خطط تقدر على وجه الدقة المهلة الزمنية التي ستكون مطلوبة لإكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. كما لاحظ الاجتماع، في هذا السياق، أهمية اكتفاء تشاد بطلب

الرجاء إعادة الاستعمال

الفترة الزمنية اللازمة لتقييم الوقائع ذات الصلة ووضع خطة استشرافية ومجدية تستند إلى هذه الوقائع. كما لاحظ الاجتماع أن تشاد، بطلبها تمديدا لفترة ١٤ شهراً، تقدر أنها ستحتاج إلى سنتين تقريباً من تاريخ تقديم طلبها لمعرفة حجم التحدي المتبقي بوضوح، ووضع خطة مفصلة، وتقديم طلب تمديد ثان.

٣- وقدمت تشاد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني طلباً بتمديد الموعد النهائي الذي كان محدداً لها وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد طلبت تشاد التمديد لمدة ثلاث سنوات، أي حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأشارت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدّمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") إلى أنه تم الاتفاق على أن تقوم الدول الأطراف التي تطلب تمديداً في إطار المادة ٥ بتقديم طلبها إلى الرئيس قبل موعد اجتماع الدول الأطراف أو المؤتمر الاستعراضي الذي يتعين البتّ أثناء في الطلب بما لا يقل عن تسعة أشهر. وفي هذا السياق، لاحظ فريق التحليل أن تأخر تشاد في تقديم طلبها يعوق عملية التحليل.

٤- ويشير الطلب، مثله مثل الطلب الأصلي الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٨، إلى أن إدراك تشاد للتحدي الأصلي مستند إلى دراسة استقصائية لتأثير الألغام الأرضية، أجريت في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ وشملت إقليم تشاد كله باستثناء منطقة تيبستي. وحددت هذه الدراسة الاستقصائية ٤١٧ منطقة يشتبه في خطورتها وتؤثر في مجتمعات محلية في تشاد و١٣٥ "منطقة خطرة" أخرى لم يكن بالإمكان ربطها بمجتمعات محلية بعينها. وقد قُدّرت المساحة الإجمالية لهذه المناطق بـ ١ ٠٨١ كيلومتراً مربعاً ومنها ٧٨ منطقة، تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٤٠ كيلومتراً مربعاً، يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد فقط أو على خليط من الألغام المضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ويشير الطلب كذلك إلى أن مناطق جديدة تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، تقدر مساحتها الإجمالية بنحو ٩٦ كيلومتراً مربعاً (٥٤٢ ٢٩٧ ٩٦ متراً مربعاً)، قد اكتشفت عقب إجراء الدراسة الاستقصائية وأثناء عمليات إزالة الألغام في منطقتي بوركو وإنيدي في شمال تشاد، بما في ذلك ثلاثة حقول ألغام تقع بالقرب من وادي دوم (٠٠٠ ٩٦٠ متر مربع).

٥- ويذكِّر الطلب بأن عمليات إزالة الألغام بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وتوقفت في نهاية عام ٢٠٠٥ بسبب عدم توفر التمويل اللازم. كما يذكِّر الطلب بأنه بالرغم من الإمكانات المادية المحدودة، فإن تشاد تمكنت من تقليص حجم التحدي الأصلي بمقدار النصف. ويذكِّر بأن فريق التحليل لاحظ أن تشاد، كما حدث في الطلب الأصلي، لم تقدم تفاصيل بشأن هذه النقطة.

٦- وأشار فريق التحليل إلى أن طلب تشاد الأصلي الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٨ منح تشاد الفترة الزمنية التي رأتها لازمة لمسح جميع المناطق التي يشتبه في

خطورتها بهدف تحديد حجم التحدي المتبقي تحديداً أدق ووضع خطة عمل بهذا الخصوص وتقديم طلب لاحق مع مراعاة نتائج أنشطة المسح والتخطيط. وأشار فريق التحليل على وجه الخصوص إلى أن تشاد كانت قد التزمت بما يلي: (أ) إعادة تحديد الولاية الخاصة بالمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) إعادة تنظيم المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام؛ (ج) الاضطلاع بأنشطة مسح في جميع المناطق المشتبه في خطورتها خطرة من أجل فهم حجم العمل المتبقي فهماً واقعياً، ووضع خطة عمل تستند إلى نتائج المسح؛ (د) زيادة المساهمات الوطنية في إزالة الألغام. وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، يشير الطلب الحالي إلى أنه منذ عام ٢٠٠٨: (أ) تم إعادة تحديد ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة التقنية في تشاد للتركيز على تعبئة الموارد، وقد أسفرت هذه الجهود عن حشد مبلغ قدره ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك ٥ ملايين دولار قدمتها اليابان للمسح التقني وإزالة الألغام جزئياً في وادي دوم؛ (ب) تم تخفيض عدد الموظفين التشغيليين في المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام إلى النصف؛ (ج) لم يتسن بدء المسح التقني المقرر إجراؤه إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بسبب تأخر إتاحة الأموال اليابانية لأسباب إدارية داخلية تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة؛ (د) خصصت الحكومة التشادية أموالا كافية لاستئناف عمليات إزالة الألغام في فادا ولدعم المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام (٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) والمراكز الإقليمية.

٧- ولاحظ فريق التحليل أن تشاد لم تف بالتزامها بمسح جميع المناطق التي يشتبه في خطورتها بهدف تحديد حجم التحدي المتبقي تحديداً أدق ووضع خطة عمل بهذا الخصوص. ولاحظ فريق التحليل على وجه الخصوص أنه من المؤسف أن أنشطة المسح الأساسية لم تبدأ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأن تشاد، نتيجة لذلك، لا تزال في عام ٢٠١٠ تفتقر، كما كانت في ٢٠٠٨، إلى ما يكفي من المعلومات لتقديم خطة تنفيذ تفصيلية وتقدير دقيق للوقت اللازم لإتمام التنفيذ.

٨- وأشار فريق التحليل أيضاً إلى أن الطلب الأصلي أوضح أن سياسة تشاد المتعلقة بالإفراج عن الأراضي ستعدَّل وتحسَّن قبل بدء المسح التقني. ويشير هذا الطلب إلى أنه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وضعت تشاد معايير وطنية وإجراءات للإفراج عن الأراضي. ويشير الطلب كذلك إلى أن السلطة الوطنية بصدد إجازة المعايير الوطنية فيما تعمل الحكومة حالياً على إقرار الوثيقة الوطنية للإفراج عن الأراضي. ويشير الطلب كذلك إلى أن استراتيجية الإفراج عن الأراضي سوف تُنفذ بعد الانتهاء من المسح التقني. ولاحظ فريق التحليل أن الالتزام الأصلي كان التزاماً بتعديل وتحسين سياسة الإفراج عن الأراضي قبل بدء المسح التقني. وأن هذه السياسة لم تُعتمد بعد.

٩- كما أشار فريق التحليل إلى أن تشاد قالت في الطلب الأصلي، إنها ستنشر وحدات إزالة الألغام المتاحة لمعالجة المناطق المحددة كمناطق ملغومة والتي بدأت فيها عملية إزالة الألغام

وإن المناطق الشمالية والشرقية من تشاد ستحظى بالأولوية. ويشير الطلب الحالي إلى أن عمليات إزالة الألغام في فادا استؤنفت في آذار/مارس ٢٠١٠ وأن إزالة الألغام من منطقة أونيانغا كبير (٤ كيلومترات مربعة) أُنجزت في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩. كما يشير الطلب إلى أنه بفضل المساعدة التي قدمتها ليبيا، باتت تشاد الآن في وضع يمكنها من القيام بأنشطة إزالة ألغام في وادي دوم لاستكمال أنشطة المشغل الدولي الذي اختاره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠- ويحتوي الطلب على خطة عمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ تركز على أنشطة المسح للتمكن من فهم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، وعلى تحديد أولويات العمل في بقية المناطق. ويشير الطلب إلى أن أنشطة إزالة الألغام ستُنفذ خلال فترة التمديد في المناطق المعروفة باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد. ويشير الطلب إلى أن خطة العمل سيتم استعراضها مع تقدم المسح التقني، وأن الاقتراح الاستراتيجي سيعاد النظر فيه بالكامل في بداية ٢٠١٢، وهي الفترة التي ستتاح فيها النتائج النهائية للمسح.

١١- ويشير الطلب إلى أنه خلال فترة التمديد البالغة ثلاث سنوات، ستجري تشاد عمليات مسح تقني. أولها في منطقتي بوركو وإندي (سنة واحدة)، وثانيها في منطقة تيبستي إذا سمحت الموارد والحالة الأمنية بذلك. ويشير الطلب كذلك إلى أن تحسن الوضع الأمني الذي حدث مؤخراً في منطقة تيبستي أفضى إلى التزام الحكومة باستئناف أنشطة المسح وإزالة الألغام في المنطقة. كما يشير الطلب إلى أن حكومة تشاد عينت ممثلاً خاصاً لمنطقة تيبستي.

١٢- ويشير الطلب إلى أن أهداف المسح التقني تشمل ما يلي: (أ) تحديد ما تم إنجازه من عمليات إزالة الألغام في السابق، وفي المناطق التي تم فيها ذلك على وجه الدقة والمنظمات المنفذة والمعايير المطبقة؛ (ب) التحقق من الحجم الكامل لما تبقى من مناطق ملوثة بالألغام بما في ذلك التقدير التقني لجميع أنواع المهام (مهام إزالة الألغام من الطرق/حقول الألغام)؛ (ج) تقديم توصيات فنية فيما يتعلق بأكثر الخيارات كفاءة وفعالية من حيث التكلفة بين الخيارات المتاحة لإزالة الألغام من المناطق المستهدفة المعروفة، والتي يمكن أن تشمل أدوات ميكانيكية و/أو يدوية في مجموعة متنوعة من أدوار المسح و/أو التقييم و/أو إزالة الألغام.

١٣- ويشير الطلب إلى أنه من أصل ٤٣ كيلومتراً في وادي دوم، لا يزال يتعين معالجة ٣٨ كيلومتراً بمساحة تزيد على ٣ ملايين متر مربع. كما حدد المشغلون ثلاثة حقول ألغام إضافية بالقرب من وادي دوم (٩٦٠ ٠٠٠ متر مربع)، مما يجعل المساحة الإجمالية التي لا يزال يتعين معالجتها حوالي ٤ ملايين متر مربع. كما يشير الطلب إلى وجود حاجة إلى عمل وحدتي إزالة ألغام لمدة ٥ سنوات لإزالة الألغام من وادي دوم وأنه ستكون هناك حاجة إلى إنشاء وحدة أخرى لإزالة الألغام. بالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن تقدير الوقت اللازم لإزالة الألغام من وادي دوم يستند إلى افتراض وجود ستة فرق لإزالة الألغام، يعالج كل منها ٣ ٠٠٠ متر مربع في الأسبوع، ويعمل لمدة ٤٥ أسبوعاً في السنة ولمدة خمس

سنوات. ويشير الطلب كذلك إلى أن المركز الوطني لإزالة الألغام سينفذ عمليات إزالة الألغام في شمال شرقي تشاد (طريق فادا/كيكي) دون دعم دولي وأن هذه العمليات تهدف إلى فتح طريق كانت القوات الليبية قد لغمته أثناء انسحابها.

١٤- ويشير الطلب إلى أنه على مدى سنتين تقريباً، سيتم التحقق من البيانات التي تم جمعها في أثناء الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام والمسح التقني وعمليات إزالة الألغام وسيتم تحديث قواعد بيانات المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام. ويشير الطلب كذلك إلى أن تشاد تنوي الإفراج عن أكبر عدد ممكن من الأراضي خلال فترة التمديد، وتقليص مساحة الأراضي التي يحددها المسح التقني كمناطق خطرة. وتحديد المناطق التي لا يزال يتعين معالجتها تحديداً دقيقاً، ومعالجة جميع المناطق الملوثة بالألغام التي لا تتطلب معالجتها أكثر من ٢٤ ساعة ووضع علامات في جميع المناطق التي لم يتسن معالجتها خلال تلك الفترة.

١٥- ويشير الطلب إلى أن تنفيذ الخطة يعتمد على الحصول على المساهمات المالية السنوية اللازمة وإنشاء وحدتين جديدتين لإزالة الألغام. ويشير الطلب كذلك إلى أن تشاد تقدر الاحتياجات السنوية بستة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد، ٢٠١١-٢٠١٤. ويشمل ذلك مليون دولار في السنة للمسح التقني، و١,٥ مليون دولار لإنشاء وحدتين لإزالة الألغام (عمليات إزالة الألغام في تيبيستي، واستئناف عمليات إزالة الألغام في فادا)، ومليوني دولار لتغطية تكاليف التشغيل (عمليات تيبيستي ووادي دوم لإزالة الألغام التي تُقدر المدة التي ستستغرقها بثلاث سنوات)، و١,٥ مليون دولار لتغطية تكاليف تشغيل المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام وتدريب موظفي المركز الوطني لإزالة الألغام. ولاحظ فريق التحليل أن الطلب يشير في مكان آخر إلى الحاجة إلى ٥ ملايين دولار كل سنة.

١٦- ويشير الطلب إلى أنه من المبلغ الإجمالي المطلوب كل عام، تنوي تشاد تخصيص مساهمة وطنية سنوية بقيمة مليوني دولار. ويشير الطلب كذلك إلى أن تشاد تسعى للحصول على ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً من المؤسسات المالية الدولية و٣ ملايين دولار من جهات فاعلة خارجية أخرى. وأشار فريق التحليل إلى التناقض بين المبلغ السنوي المطلوب الذي تذكره تشاد ومجموع المساهمات السنوية الوطنية والخارجية التي تسعى تشاد إلى الحصول عليها.

١٧- ويشير الطلب إلى أن الظروف التي أعاقت التنفيذ في فترة العشر سنوات الأصلية شملت عدم توفر المساهمات المالية الدولية والوطنية والجغرافيا (مساحة تشاد الشاسعة) والمناخ، وعدم دقة بيانات الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام، مشاكل إدارة المعلومات وسوء الإدارة الداخلية في المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أن التأخير في الإفراج عن الأموال التي قدمتها اليابان لجهود المسح التقني، بسبب إجراءات الأمم المتحدة

البيروقراطية، عرقل نشر فرق المسح، وبالتالي الوفاء بأحد الالتزامات المقدمة في طلب التمديد الأصلي.

١٨- ويشير الطلب إلى أن تنفيذ المادة ٥ سوف تكون لـــه آثـــار إنـــسانية واقتـــصادية واجتماعية وبيئية إيجابية كبيرة، بما في ذلك التقليل من عدد الضحايا الجدد وزيادة في الحركة الآمنة للبضائع والناس.

١٩- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف لدى نظرها في الطلب بما في ذلك قائمة بأنواع الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحـــرب التي عثر عليها في تشاد وقائمة بالمعدات المتاحة لإزالة الألغام.

٢٠- ولاحظ فريق التحليل أن تشاد لم تمتثل للالتزام الذي قطعته على نفسها، كما يرد في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف، والذي يقضي بالتوصل إلى فهم لحجم التحـــدي الحقيقي المتبقي ومن ثم وضع خطط تقدر على وجه الدقة المهلة الزمنية التي ستكون مطلوبـــة لإكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. ولاحظ فريق التحليل كذلك أن ما تملكه تـــشاد مـــن المعارف الآن لا يزيد، على ما يبدو، عما كانت تملكه في عام ٢٠٠٨ لوضع خطة للوفـــاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥.

٢١- ولاحظ فريق التحليل أنه إذا كان من المؤسف ألاَّ تتمكن دولة طرف، بعد مرور قرابة اثنتي عشرة سنة على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، من تحديد حجم الأعمـــال الـــتي ما زال ينبغي إنجازها وكيفية إنجاز تلك الأعمال، فإنه من الإيجابي أن تكون تشاد عازمـــة على مواصلة جهودها لإدراك حجم التحدي الحقيقي المتبقي وبالتالي وضع خطط، تقـــدر بدقة الوقت المتوقع اللازم لإتمام تنفيذ أحكام المادة ٥ من الاتفاقية. ولاحظ فريق التحليل أن تشاد بطلبها التمديد لفترة ثلاث سنوات تقدر أنها ستحتاج إلى ثلاث سنوات وأربعـــة شهور تقريباً من تاريخ تقديم الطلب لتكوين فكرة واضحة عن التحدي الذي ما زال قائماً ولوضع خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد ثالث. ولاحظ فريق التحليل كذلك أنه ســـيكون من المفيد أن تتمكن تشاد من القيام بذلك في أقل من ثلاث سنوات نظراً لإشارتها إلى المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي سوف تنجم عن تنفيذ المادة ٥.

٢٢- ولاحظ فريق التحليل أنه إذا كانت تشاد قد أوضحت أن توفير الدعم الخـــارجي ضروري من أجل التنفيذ الكامل للخطة الواردة في طلبها، فإن بإمكانها أن توحي بالمزيد من الثقة لمن يستطيعون تقديم المساعدة بتقديمها بيانات واضحة في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بحجم الجزء المتبقي من المشكلة وأن تنظر في تحويل المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغـــام إلى منظمة مدنية بقدر أكبر.

٢٣- وأشار فريق التحليل إلى أن من شأن الالتزامات الواردة في خطـــة عمـــل تـــشاد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ أن تساعد كثيرا تشاد وجميع الدول الأطراف في تقيـــيم التقـــدم في

التنفيذ خلال فترة التمديد. ولاحظ فريق التحليل بوجه خاص الالتزام الذي قطعته تشاد على نفسها بإعادة النظر في خطتها الاستراتيجية في بداية عام ٢٠١٢ على أساس تحليل النتائج النهائية لجهود المسح. وفي هذا السياق، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم تشاد إلى الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٢ خطة استراتيجية منقحة تمهيداً لتقديمها، في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، لطلب تمديد ثالث يكون شاملاً في توضيح حجم التحدي المتبقي ويتضمن خطة تنفيذ سنوية مفصلة تؤدي إلى إنجاز العمل. كما لاحظ فريق التحليل أنه، بالإضافة إلى تقديم خطة استراتيجية منقحة إلى الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، فإنه سيكون من المفيد أن تقدم تشاد معلومات حديثة بشان جميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها في طلبها خلال اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الدول الأطراف.